إضراب عمال شركة تنمية نفط قطر المحدودة ١٩٥٧م

دكتوره
ايمان مسعود عبدالتواب مفتاح
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآدب – جامعة الفيوم

ملخص:

يُعد إضراب ١٩٥٧م أحد الإضرابات التي نظمها العمال القطريون في "شركة تنمية نفط قطر المحدودة", واستطاعوا خلال أيام الإضراب دفع الشركة, والحكومة البريطانية إلى التفاوض معهم للوصول إلى حلول ترضي الطرفين, ولم يستجب العمال إلى النداءات المتكررة للعودة إلى العمل إلا بعد الاستجابة لبعض مطالبهم في ٢٧نوفمبر ١٩٥٧م. استهدفت هذه الدراسة الوقوف على أسباب إضراب العمال القطريين في شركة تنمية نفط قطر المحدودة سنة ١٩٥٧م, وموقف آل ثاني منه, ودور الحكومة البريطانية في الإضراب, والنتائج التي ترتبت عليه, وقد استخدمت الباحثة للكشف عن ذلك المنهج التاريخي, والتحليلي, والاستقرائي, واعتمدت بالدرجة الأولى على وثائق وزارة الخارجية البريطانية, ووزارة الهند, بالإضافة للعديد من المراجع والدوريات العربية والأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها, نجاح العمال في تغيير سياسة بريطانيا وشركة النفط تجاههم, فأصبحت الشركة تضعهم في عين الاعتبار عند إصدار أي قرار, وأدركت بريطانيا قوة العمال القطريين لذا سعت إلى تنظيمهم في نقابات عمالية, كما أظهر الإضراب تحسنًا في العلاقات بين آل ثان وشركة النفط نتيجة موافقة الشركة على منح أسرة آل ثاني عائدات إضافية من النفط سنة ١٩٥٦..

الكلمات المفتاحية:

إضراب– حركة عمالية– نفط قطر–١٩٥٧م– عمال النفط

Abstract

The 1957 strike was organized by Qatari workers at the 'Qatar Petroleum Development Company Limited.' During the strike, they pushed the company and the British government to negotiate with them to reach mutually satisfactory solutions. The workers did not respond to repeated calls to return to work until some of their demands were met on November 27, 1957. This paper investigates the causes of the Qatari workers' strike at the 'Qatar Petroleum Development Company Limited' in 1957, the Al-Thani family's attitude towards this strike, and the British government's role. The researcher used a historical, analytical, and inductive approach, relying primarily on documents from the British Foreign Office and the Ministry of India and various Arabic and foreign references and journals. The paper concludes with a myriad of results, including the workers' success in changing Britain's policy and the petroleum company's attitude; the company began to consider them when making any decisions. Britain realized the strength of Qatari workers, so efforts were made to organize them into labor unions. Surprisingly, the strike also improved relations between the Al-Thani family and the petroleum company, as the company agreed to provide additional revenues to the Al-Thani family in 1956.

مقدمة:

كان لاكتشاف النفط في قطر في منتصف القرن العشرين أثرًا كبيرًا على التحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها, وبسبب تحول الاقتصاد القطري من اقتصاد يعتمد على صناعة الغوص إلى اقتصاد نفطي؛ ظهرت طبقة عمالية جديدة في المجتمع القطري تعمل في شركات النفط, أدركت تلك الطبقة أنها إزاء نظام اقتصادي جديد يرتبط الربح فيه بعدد ساعات العمل, ومن ثم أدركوا تأثير الإضراب عن العمل على شركات النفط, فبدأوا انتهاج سلوك الإضراب للضغط على شركات النفط للاستجابة لمطالبهم.

ورغم أن ظاهرة الإضراب كانت جديدة على المجتمع القطري, إلا أن فترة الخمسينيات شهدت عدة إضرابات متكررة قام بها عمال النفط لانتزاع حقوقهم من شركات النفط الأجنبية, وسوف تتناول هذه الدراسة إضراب عمال شركة "تنمية نفط قطر المحدودة" الذي بدأ في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٧م واستمر خمسة أيام حاول خلالها العمال التفاوض مع الشركة للحصول على المطالب التي قدموها ورفضتها الشركة قبل بداية الإضراب.

يرجع السبب الرئيس لاختيار موضوع "إضراب عمال شركة تنمية نفط قطر المحدودة سنة ١٩٥٧م" إلى كون شركة تنمية نفط قطر كانت أكبر شركة بترول في قطر في ذلك الوقت, كما كانت الحكومة البريطانية تمتلك نصيبًا كبيرًا من أسهم الشركة, وبالتالي ظهر دورها جليًا خلال الإضراب, وأيضا كان الإضراب تحولًا نوعيًا في سياسة الشركة تجاه العمال القطريين فقد تميز الإضراب بالسلمية, ولم تواجهه الشركة بالعنف كغيره من الإضرابات, بل لجأت إلى سياسة التفاوض, كما عكس الإضراب تطورًا ملحوظًا في الحركة العمالية, وهو ما أقلق الحكومة البريطانية, ودفعها للبحث عن وسائل لاحتواء الحركة العمالية خوفًا من أن تشكل خطرًا على الوجود البريطاني في قطر.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن العديد من التساؤلات من أهمها:

هل سبق الإضراب إضرابات أخرى في قطر؟

ما أسباب الإضراب؟

ما مطالب العمال في إضراب ١٩٥٧م؟

ما دور الحكومة البريطانية في الإضراب؟

ما دور آل ثاني في إضراب ١٩٥٧؟

كيف أثرت الأحداث في المنطقة العربية على موقف الشركة من المضربين؟

ما النتائج المترتبة على إضراب ١٩٥٧م؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي والاستقرائي, واعتمدت بالدرجة الأولى على وثائق وزارة الخارجية البريطانية, ووزارة الهند, بالإضافة للعديد من المراجع والدوريات العربية والأجنبية.

تمهيد:

شهدت عشرينيات القرن التاسع عشر تنافسًا محمومًا بين شركات النفط البريطانية, والأمريكية للحصول على امتيازات النفط في منطقة الخليج العربي(١), وقد استطاعت الشركة الأنجلو فارسية Anglo-Persian Oil Company (APOC)(٢), مدعومة بالحكومة البريطانية الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في قطر سنة ١٩٣٥م(٣), وكان من بين ما نصت عليه اتفاقية امتياز النفط, بناءً على طلب الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني (١٩١٣-١٩٤٨م)(٤), أن يكون تعيين العمال الذين تحتاجهم الشركة من رعايا قطر, أو ممن يوافق الشيخ عليهم, ما عدا الفنيين, والمديرين الذين لا تجدهم الشركة في قطر. وكان لإصرار الشيخ على أن تكون الأولوية للعمالة القطرية للتعيين في الشركة, أثره في انخراط أعداد كبيرة من القطريين في العمل في الشركة(٥), وفي ٢١ أغسطس ١٩٣٦ سمحت الحكومة البريطانية بنقل حقوق الامتياز من الشركة الأنجلو فارسية إلى شركة "تنمية نفط قطر المحدودةPetroleum Development Qatar Limited(Q.P.C)[6](), التابعة لشركة نفط العراق(٧), وأسندت إليها مهمة التنقيب عن النفط في قطر وتم إدراج قطر ضمن اتفاقية الخط الأحمر(٨).

تميزت العلاقات بين العمال, وشركة تنمية نفط قطر المحدودة قبل الحرب العالمية الثانية بالاستقرار النسبي, وذلك بسبب قلة عدد العمال سواءً من القطريين, أو الأجانب, ورضا العمال بوجود دخل ثابت غير قابل لتقلبات صناعة الغوص, بالإضافة لعدم اهتمام الشيخ عبد الله بن جاسم في البداية بقضايا العمال(٩)؛ بسبب انشغاله بتصفية الخلافات التي نشبت بينه, وبين شركة النفط؛ نتيجة مطالبته ببعض المزايا الإضافية التي لم تمنحها له اتفاقية امتياز النفط مع بريطانيا سنة ١٩٣٥م, والتي كان من أهمها, المطالبة بزيادة الإتاوات (الريع النفطي)(١٠) التي فرضت الاتفاقية على شركة النفط دفعها للشيخ, والتي قُدِّرت وفقا للمادة الرابعة من الاتفاقية

بثلاث روبيات[١١] عن كل طن نفط, وروبية ونصف عن كل طن من الأسفلت, والأوزوكريت, وآنتين (أي ١١/٢ من الروبية) عن كل قدم مكعب ينتج من الغاز[١٢].

كان لقِصَر المدة التي عملت بها الشركة في قطر قبل الحرب العالمية الثانية دور في تأجيل الصدام بين الشركة والعمال, حيث بدأت عمليات التنقيب سنة ١٩٣٧م, واستمرت خمس سنوات, ثم أوقفت الشركة عملياتها سنة ١٩٤٢م؛ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية, ورغم أن أولى محاولات تحسين أوضاع العمال القطريين الاقتصادية ظهرت سنة ١٩٤١م, حين اشتكى الشيخ عبد الله من الممارسات التمييزية بين القطريين, والأجانب؛ إلا أن توقف الشركة عن العمل سنة ١٩٤٢م حال دون ظهور المزيد من المشاكل بين العمال والشركة[١٣].

وبعودة الشركة للعمل, واستئناف عملياتها, بدأت أعداد العمال القطريين تتزايد بشكل كبير؛ بسبب حاجة الشركة لهم للاستعانة بهم في إتمام الأعمال الإنشائية, وأعمال الحفر الخاصة بالشركة, وبسبب زيادة عمليات الشركة, وزيادة أعداد العمال؛ لم تستطع الشركة تحمل نفقات إقامة مساكن آدمية لهم, بل لم تحتمل تقديم طعام يسد رمقهم, وقد أعرب أحد العمال عن استيائه تجاه ظروف العمل بقوله "لقد كانت ظروف العمل صعبة, ومياه الشرب غير متوفرة, كما أن الطعام كان قليلًا, فوجبة الإفطار خفيفة جدًا, مكونة من الخبز, والشاي, أما وجبة الغداء, والعشاء, فكانت عبارة عن حصة من الأرز المسلوق في الماء ليس سواه, فكنا نتضور جوعًا... لم يكن أمامنا إلا سبيل واحد نسلكه وهو الإضراب للتعبير عن الاحتجاج"[١٤]

لم تكن ظروف العمل الصعبة المحرك الوحيد لاحتجاج العمال القطريين على أوضاعهم, لكن إصرار الشركة على التفرقة بين القطريين, والأجانب, زاد الأمر سوءًا, فبالإضافة إلى الفروق الكبيرة في الرواتب, لم توفر الشركة للعمال القطريين سوى أكواخ قذرة, آيلة للسقوط يسكن الكوخ الواحد ثمانية أفراد في حين تميزت مساكن الأجانب بالأثاث اللائق, ومكتبات للقراءة, وألعاب البلياردو والكروكيه, وكرة القدم, والتنس[١٥].

تميزت فترة الخمسينيات بنمو القومية العربية, والتي زادت معها المعارضة لشركة النفط[١٦], وتشكلت في قطر معارضة قوية تؤمن بالفكر القومي العربي, يقودها مثقفون قطريون, انضم إليهم مجموعة من العمال الغاضبين من سوء معاملة الشركة, وبعض أفراد الأسرة الحاكمة الناقمين على سياسة التوزيع البريطانية للعوائد النفطية[١٧], وبذلك شكلوا جبهة معارضة قوية يصعب على بريطانيا مواجهتها[١٨].

أصبحت الإضرابات منذ بداية الخمسينيات ملمحًا أساسيًا في العلاقات بين شركة تنمية نفط قطر المحدودة وعمالها رغم أن الإضراب عن العمل كان ظاهرة جديدة على المجتمع القطري, لكن عندما قامت شركة النفط بتشغيل العمال, وجد العمال أنفسهم لأول مرة يبيعون قوة عملهم مقابل أجر ثابت, وأدركوا أهمية الإضراب وأثره على سير العمل في الشركة, فنظموا العديد من الإضرابات خلال سنوات ١٩٥٠م, ١٩٥١م, ١٩٥٢م, ١٩٥٥م اشتركت جميعها في نفس الأسباب المتمثلة في رفض الشركة مطالب العمال بتحسين أجورهم, وعدم التمييز بينهم وبين العمال الأجانب [١٩].

اتخذت إضرابات العمال في قطر طابعًا جديدًا منذ منتصف الخمسينيات؛ نتيجة تسرب الأفكار الشيوعية إلى قطر, وانضمام عدد من العمال إلى حزب البعث العربي الاشتراكي, والتيار الناصري, فأصبحت الإضرابات في قطر شبيهة بإضرابات الشيوعيين في العراق, التي كانت تتميز بتوجيه المضربين لشل الأنشطة الرئيسة, مثل, النقل, ومحطات الطاقة, ومحاولة الاستيلاء عليها[٢٠], مما دفع الحكومة البريطانية لمعاقبة المضربين عقب إضراب ١٩٥٦م بحرمانهم من أجورهم عن أيام الإضراب[٢١], ويبدو أن الشركة أدركت خطورة إضراب العمال القطريين آنذاك؛ فلجأت إلى انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاههم, وبدأت في تحقيق بعض مطالبهم, خاصة مع ازدياد مخاوفها من تأثير هذه الإضرابات على عملياتها النفطية في قطر, وقد كان هذا الاتجاه دافعًا للعمال لتغيير نمط اعتراضهم في السنوات اللاحقة, مؤملين أنفسهم بجدوى التفاوض مع الشركة, للوصول إلى مستوى معقول من الرضا الوظيفي[٢٢].

إضراب ١٩٥٧م

يُعد إضراب ١٩٥٧م امتدادًا لمحاولات العمال القطريين انتزاع حقوقهم من شركة النفط البريطانية, مدفوعين بالعديد من الأسباب التي تشابهت إلى حد كبير مع أسباب الإضرابات العمالية المتكررة منذ بداية الخمسينيات, ورغم انتهاج عمال شركة تنمية نفط قطر سياسة التفاوض مع الشركة لتحقيق مطالبهم؛ إلا أنه نتيجة تشبث الشركة بآرائها, ورفض الاستجابة لمطالب العمال؛ أعلن عمال شركة تنمية نفط قطر في الدخان, وأم سعيد "إمسيعيد" إضرابهم عن العمل في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٧م.

أولًا: أسباب إضراب ١٩٥٧م.

تعود جذور إضراب ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥م إلى أوائل سبتمبر من نفس العام حيث قدم عمال شركة تنمية نفط قطر في كل من الدخان, وأم سعيد العديد من المطالب لإدارة الشركة لتحسين أوضاعهم, وتمثلت أهم هذه المطالب في:

١-المطالبة بزيادة الأجور.

كان أول مطلب لعمال شركة "تنمية نفط قطر" متعلقًا بالزيادة العامة, والتسهيلات المتعلقة بالزيادات السنوية في الأجور [٢٣].

ومن الجدير بالذكر أن العمال القطريين, في مطالبتهم بزيادة الأجور, كانوا مدفوعين بالزيادات العامة في الأجور التي قدمتها كل من شركة "آرامكو" Arabian American Oil Company[٢٤], وشركة نفط الكويت "كوك" "Kuwait Oil Company "K.O.C.[٢٥] لعمالها خلال سنة ١٩٥٧م[26], ويبدو أن مقارنة عمال شركة تنمية نفط قطر أوضاعهم بأوضاع عمال آرامكو, ونفط الكويت, ومطالبتهم بالحصول على نفس رواتبهم؛ نتجت عن استفزاز الشركة لهم عندما عاقبتهم عقب إضراب ١٩٥٦م بحرمانهم من أجورهم عن أيام الإضراب أسوة بشركات آرامكو, وبابكو, وكوك, التي عاقبت عمالها الذين أضربوا عن العمل يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦م بخصم أجر يوم الإضراب كاملًا بالإضافة إلى ساعتين من اليوم التالي[٢٧].

حدد العمال مطالبهم الخاصة بزيادة الأجور في عدة نقاط رئيسة تتلخص في:

- المطالبة بالزيادة العامة في الرواتب كل عام, بالإضافة إلى الزيادات المستحقة عند الترقي لدرجات وظيفية أعلى.
- منح العمال الذين وصلوا إلى أعلى درجة وظيفية علاوة إضافية.
- منح العمال الذين يتم تسريحهم, دون خطأ من جانبهم, بعد قضاء ثلاث سنوات في الخدمة, مكافأة نهاية الخدمة[٢٨].

١- زيادة بدل النقل.

طالب العمال أيضًا بتوفير بدل نقل مناسب للعاملين بالشركة في أم سعيد, والذين يقيمون في الدوحة, بحيث يتم زيادة بدل النقل ليصل إلى ٩٠ روبية في الشهر بدلًا من ٤٥ روبية كانت تدفعها الشركة بالفعل[٢٩].

٢- تعديل نظام الإجازات بالشركة.

كانت مسألة تعديل نظام الإجازات بالشركة من بين المسائل التي طرحها العمال في مطالبهم, فطلبوا من إدارة الشركة تغيير نظام الإجازات, بحيث تمنحهم الشركة إجازة أسبوعية من منتصف يوم الخميس إلى مساء الجمعة, بالإضافة إلى واحدٍ وعشرين يومًا في السنة, وتصرف لهم روبيتين, أو ثلاث, أو أربع, أو خمس, أو سبع روبيات في نهاية كل أسبوع (حسب المسافة بين مكان عملهم, ومحل سكنهم), بدلًا من أن يحصلوا على عطلة نهاية الأسبوع من ليلة الأربعاء إلى ليلة السبت, وتقوم الشركة بنقلهم إلى منازلهم

٣- حضور ممثل عن الحاكم عندما يتم اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد عامل قطري في الشركة(٣٠)

منحت اتفاقية امتياز النفط لحاكم قطر حق تعيين ممثل له في شركة نفط قطر براتب شهري ضخم يتقاضاه من الشركة, وقد اختار الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني(١٩٤٩-١٩٦٠م)(٣١)؛ لهذه المهمة عبد الله الدرويش(٣٢),وأسند إليه مهمة إجراء المفاوضات مع الشركة العالمية للنفط البحري(٣٣) للتنقيب عن النفط في المياه المغمورة(٣٤). وندبه سنة ١٩٥٢م لإجراء مفاوضات مع شركة تنمية نفط قطر المحدودة حول قضية تقاسم الأرباح بين الحكومة والشركة بالتساوي(٣٥).

حظي عبد الله الدرويش بثقة الشيخ علي واحترامه, في حين استاء أفراد الأسرة الحاكمة من عبد الله الدرويش لتأثيره على الشيخ, وسيطرته على المخصصات التي كانت تدفعها لهم شركة النفط, حيث كان يتسلم هذه الأموال من الشركة, ويقوم بتوزيعها على أفراد الأسرة الحاكمة, وكانت الأموال التي يتقاضاها أفراد الأسرة الحاكمة قليلة جدًا مقارنة بالأموال التي يتقاضاها عبد الله بن درويش من الشركة(٣٦).

وبالإضافة إلى الأسرة الحاكمة كان عبد الله الدرويش مكروها من قبل التجار؛ لنجاحه في استخدام منصبه لتعزيز مصالحه التجارية, ومن العمال بسبب تأييده لبريطانيا, وحرصه على تحقيق مكاسب شخصية(٣٧).

وفي سنة ١٩٥٥م عندما اجتاحت الخليج المظاهرات المناهضة لبريطانيا ادعى أعداء عبد الله الدرويش أنه موالٍ لبريطانيا, مستشهدين بصلاته بالوكالة والشركات البريطانية(٣٨),ومن الواضح أن عبد الله الدرويش لم يكن يهتم بقضايا العمال ولا حقوقهم, واقتصر دوره فقط على

تسهيل أعمال الشركة في قطر, و الحصول على مزايا إضافية للحاكم, الأمر الذي دفع العمال خلال إضراب ١٩٥٦م للمطالبة بإقصائه, وإنهاء سيطرته التجارية, وتقليص سلطة بريطانيا [٣٩], فاستجاب الشيخ علي لمطالبهم, واضطر عبد الله الدرويش لمغادرة قطر والاستقرار في الدمام تنفيذًا لطلب الشيخ [٤٠].

خلف الشيخ أحمد بن علي آل ثاني[٤١] عبد الله الدرويش في منصب ممثل الحاكم لدى شركة النفط سنة ١٩٥٦م, واختير ليكون ممثلًا لدى الشركة عن العمال, وعن الحاكم في ذات الوقت, بسبب مطالبات العمال خلال إضراب ١٩٥٦م بتعيين ممثلًا لهم لدى الشركة, وخوفهم من إيذاء الشركة لممثلهم إن كان زميلًا لهم, ورغبتهم في أن يكون ممثلهم ذا صلة بالحاكم أو ممثلًا له لدى الشركة, وقد نجح الشيخ أحمد في كسب ثقة العمال واعتبروه قائدًا يمكنهم من خلاله تقديم شكواهم لشركة النفط, وأدى ذلك الإجراء إلى تسويات سريعة نسبيًا لبعض المشكلات التي عانى منها العمال آنذاك[٤٢]. ويبدو أن ذلك النجاح هو ما دفع العمال خلال إضراب ١٩٥٧م إلى المطالبة بحضوره عندما يتم اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد العمال القطريين في الشركة.

ثانيًا: موقف شركة تنمية نفط قطر من مطالب العمال.

اجتمع كل من مدير شركة النفط "السيد إنسور Ensor", ونائب حاكم قطر"الشيخ أحمد بن علي آل ثاني" في ١٣ نوفمبر؛ لبحث أسباب شكوى العمال, وقد أسفر الاجتماع عن الآتي:

١- رفض الزيادة السنوية في الرواتب باعتباره طلبًا غير معقول.

٢- الموافقة على منح علاوة إضافية لمن يحصلون على أعلى درجة وظيفية على أن تكون هذه العلاوة لمرة واحدة فقط.

٣- رفض منح مكافأة نهاية الخدمة لمن يتم تسريحهم بعد إتمام ثلاث سنوات دون ارتكاب خطأ من جانبهم, وتمسك مدير الشركة بسياسة الشركة التي كانت تقضي بعدم حصول العمال الذين يستقيلون, أو يتم الاستغناء عن خدماتهم قبل إتمام خمس سنوات في الخدمة, على أية مكافآت, مبررًا الرفض بأن سياسة الشركة في هذه مسألة أكثر سخاءً من تلك الخاصة بشركات النفط الأخرى.

٤- رفض زيادة بدل النقل إلى تسعين روبية شهريًا, فاقترح الشيخ أحمد زيادتها إلى خمس وسبعين روبية فقط, لكن إنسور أصر على عدم رفعها إلى أكثر

من ستين روبية[٤٣], مع بذل الشركة ما في وسعها لتوفير سكن في أم سعيد للعمال الذين يفضلون العيش في أم سعيد, أو الذين يرون أن ستين روبية لا تكفي للانتقال من أم سعيد إلى الدوحة[44].

٥- الموافقة على تغيير نظام الإجازات من حيث المبدأ, على ألا توفر الشركة وسائل نقل للعمال خلال عطلات نهاية الأسبوع, ولا يتم صرف أي مبالغ أكثر من التكلفة الفعلية لانتقال العامل إلى محل سكنه[45].

٦- الموافقة على حضور ممثل عن الحاكم عندما يتم اتخاذ أي إجراء تأديبي ضد أي عامل قطري في الشركة[46].

وبناءً على ما تم الاتفاق عليه بين السيد إنسور والشيخ أحمد آل ثاني, بدأت الشركة باتخاذ الترتيبات اللازمة لمنح العاملين في أعلى درجة وظيفية العلاوة المتفق عليها, كما أعلن السيد إنسور أنه ستتم زيادة بدل النقل ليصل إلى ستين روبية [٤٧]

امتعض العمال من رد الشركة, وطلبوا اجتماع ممثليهم بممثلي الشركة فاستجابت الشركة لمطلبهم, وتم الاجتماع يوم ٢١ نوفمبر, وفيه طالبوا الشركة بتوفير وسيلة نقل خلال أسبوع واحد من الأربع أسابيع, وصرف بدل نقل عن الثلاثة الآخرين, إلا أن الشركة رفضت الطلب؛ مما دفعهم لإعلان الإضراب عن العمل يوم ٢٣نوفمبر[٤٨].

ثالثًا: أحداث الإضراب:

أعلن عمال شركة النفط في دخان إضرابهم عن العمل في ٢٣ نوفمبر؛ اعتراضًا على تعنت الشركة ورفض الاستجابة لمطالبهم, وفي مساء نفس اليوم تجمع ستمائة عامل قطري يعملون في أم سعيد, ورفضوا العودة إلى الدوحة؛ اعتراضًا على رفض الشركة مطالب زيادة بدل النقل, وتضامنًا مع زملائهم في دخان, فلما رآهم الشيخ أحمد طلب منهم العودة إلى الدوحة, ووعدهم بالحل في غضون ستة أيام, وعندما أخبروه أن عمال النفط في دخان مضربون عن العمل, نفى ذلك, فعاد الستمائة عامل إلى الدوحة[٤٩].

وفي صباح اليوم التالي أعلن جميع العمال القطريين في أم سعيد, ودخان الإضراب عن العمل, وتميز إضرابهم بالتنظيم؛ ورغم خلو الإضراب من أي أعمال عنف[٥٠], إلا أن السيد كاردن Carden "الوكيل السياسي في قطر"[٥١] أسرع باتخاذ خطوة استباقية لضمان عدم تصاعد الأحداث؛ فأرسل إلى الشيخ علي بن عبد الله طالبًا الدعم السريع من الشرطة القطرية,

مذكِّرًا إياه بأن حكومة قطر هي المسؤولة عن الحفاظ على القانون, والنظام في جميع أنحاء البلاد(٥٢).

استجاب الشيخ علي لمطلب الوكيل السياسي, وأرسل قوات الشرطة, مدعومة بمجموعة من القوات الخاصة, إلى دخان, وأم سعيد (53), وفي نفس الوقت أوصى القائد الأعلى لجزر الهند الشرقية(٥٤) باستدعاء فرقاطة أو طراد من مضيق هرمز(٥٥) إلى البحرين, وإرسال طائرتين عسكريتين من طراز فاليتا Valetta إلى البحرين لنقل القوات إلى قطر جوًا في حالة الضرورة(٥٦).

يتضح من الإجراءات السابقة مدى قلق السلطات البريطانية من تطور الإضراب إلى أحداث عنف تهدد الوجود البريطاني في قطر, أو على أقل تقدير تؤثر على الإنتاج النفطي, خاصة مع ظهور حركات التحرر والأحزاب القومية في المنطقة العربية, بالإضافة إلى المطالبات المستمرة بتأميم النفط في دول الخليج العربي(٥٧).

تطور إضراب العمال يوم ٢٥ نوفمبر, وحاول المضربون دخول مقر الشركة, إلا أن قوات الشرطة تصدت لهم وحالت بينهم وبين ذلك(٥٨).

أدرك الوكيل السياسي أن عليه سرعة إنهاء إضراب العمال, خاصة مع ورود التقارير التي تفيد بأن الموظفين الهنود, والباكستانيين, والبريطانيين في الشركة يمكنهم مواصلة الإنتاج بدون العمالة الوطنية, شريطة ألا يتم إجبارهم, من قبل المضربين, على إيقاف الإنتاج, وبسبب عدم ثقة بريطانيا في قدرة الشرطة القطرية على تأمين العمال الأجانب, وحمايتهم من إجبار العمال الوطنيين لهم لإيقاف الإنتاج, بالإضافة إلى توجسها من دعم المنظمات السياسية للعمال(٥٩), فقد لجأت إلى التفاوض مع الشيخ أحمد, ممثلًا عن العمال؛ للوصول إلى حلول مرضية لإنهاء الإضراب في أسرع وقت.

المفاوضات بين الشركة والعمال لإنهاء الإضراب:

بدأت المفاوضات يوم ٢٥ نوفمبر بين إنسور ممثلًا عن الشركة, والشيخ أحمد ممثلًا عن العمال, ومع بداية المفاوضات قدم العمال طلبًا جديدًا للحصول على إجازة إضافية لمدة ثلاث ساعات شهريًا, وتعهد الشيخ أحمد بأنه إذا تمت الاستجابة لهذا الطلب سيبذل ما في وسعه لمنع المزيد من المطالب؛ لكن الشركة رفضت مناقشة الطلب, وقالت أنه يتجاوز ممارسات جميع الشركات الأخرى في الخليج, وأعلنت استعدادها لمناقشة النقاط الأخرى(٦٠).

استمرت الاجتماعات بين الشيخ أحمد, وإنسور, وكان الاختلاف الوحيد حول نظام الإجازات, وعرض إنسور منح العمال بدل النقل لمدة أسبوع واحد من كل أربعة أسابيع, فرحب الشيخ أحمد بهذا العرض؛ إلا أنه بمجرد إبلاغه العمال بعرض إنسور, طلبوا إجازة إضافية لمدة خمسة أيام في السنة, وعندما أبلغ الشيخ أحمد إنسور بهذا الطلب, أبلغه الأخير: أن المفاوضات في ظل هذه الظروف مستحيلة؛ لأنه كلما قدمت الشركة عرضًا زاد العمال مطالبهم أكثر؛ وبناء عليه رفض إنسور استكمال المفاوضات(٦١).

طلب الشيخ أحمد من الوكيل السياسي إقناع إنسور بإعادة فتح المفاوضات مرة أخرى, والنظر في مسألة زيادة أيام الإجازات. وبوساطة الوكيل السياسي عاد إنسور للتفاوض مرة أخرى, وأعلن أنه على الرغم من عدم قدرته على زيادة الإجازات؛ إلا أنه على استعداد لإيجاد حلول أخرى(٦٢).

استمر إضراب العمال يوم ٢٦ نوفمبر ولم ترد أية تقارير عن أعمال عنف, واستمرت المناقشات بين الوكيل السياسي, والشيخ أحمد من جهة, والشيخ أحمد وممثلي العمال, والوكيل السياسي, وإنسور من جهة أخرى؛ ونتيجة لذلك وافق العمال على العودة للعمل, ووافق إنسور على زيادة بدل النقل من روبيتين, وأربع, وخمس, وسبع روبيات إلى أربع, وسبع, وثماني, وعشر روبيات على التوالي, وأعطى الشيخ أحمد لممثلي العمال خطابات تفيد بما تم الاتفاق عليه(٦٣).

وفي صباح يوم ٢٧ نوفمبر عادت الأوضاع في دخان طبيعية, بعد أن عاد العمال للعمل, في حين ظل نحو مائتي عامل قطري مضربين عن العمل في أم سعيد, وحاولوا ضم المزيد من العمال إليهم؛ فتصدى لهم شرطي بريطاني, مدعومًا بشرطة قطرية مسلحة, ومنعوهم من دخول دائرة المخازن, وأدى ذلك إلى اتهام ضابط الشرطة البريطاني بتهديد القطريين بسلاحه, وتم إحالته للتحقيق, وبحلول الساعة الرابعة عصرًا عاد نحو ٩٠٪ من العمال القطريين للعمل, وفي يوم ٢٨ نوفمبر انتظم جميع العمال في دخان, وأم سعيد, وعادت الأوضاع طبيعية(٦٤).

يتضح من إضراب ١٩٥٧م مدى تطور الحركة العمالية في قطر, حيث اتسم الإضراب بدرجة عالية من التنظيم, تفاجأت بها الحكومة البريطانية, وأشاد بها الوكيل السياسي نفسه, خاصة أن هذه الدرجة من التنظيم لم تشهدها الإضرابات السابقة, كما لم ترد أية تقارير عن

أعمال عنف, أو شغب خلال أيام الإضراب وهو ما حدث أيضًا لأول مرة, ولعل السبب وراء ذلك التنظيم, يعود إلى تأثر العمال القطريين بالأجانب, والحركة العمالية في البحرين, الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية بعد انتهاء الإضراب إلى محاولة إيجاد الوسائل المناسبة لمنع تطور الحركة العمالية في قطر كما حدث في البحرين.

ويبدو أن الأحداث السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال سنة ١٩٥٧م أسهمت في إكساب الحركة العمالية في قطر قوة ضد بريطانيا, ودفعت الوكيل السياسي إلى التدخل لتعجيل إنهاء إضراب العمال, فقد ترتب على تأييد بريطانيا لسلطان عمان وتدخلها العسكري ضد ثورة الإمام في عمان, تعاطف الدول العربية مع الإمامة, واستثارة الشعور القومي ضد بريطانيا, فظهرت الدعوات في البحرين في أغسطس ١٩٥٧م لإعلان الإضراب العام لمدة أربع وعشرين ساعة تعاطفًا مع عمان, وحذرت بريطانيا الشركات الأجنبية في الخليج من احتمالية اندلاع المظاهرات, وإضراب العمال في الخليج استجابة لدعوة توقعت بريطانيا توجيهها من الإذاعة المصرية[٦٥], حيث برز دور إذاعة صوت العرب[٦٦] جليًا في استثارة حماسة الشعوب, وتعميق فكرة القومية, ودعوة الشعوب العربية للتخلص من نير الاحتلال, وقد أفردت إذاعة صوت العرب برنامجًا كاملًا بعنوان "الخليج العربي" لدعوة أهل الخليج للانتفاضة على المحتل البريطاني, وتأميم نفط الخليج , وزادت هذه الدعاوى عقب العدوان الثلاثي على مصر, وكان لها أبلغ الأثر في خروج العديد من المظاهرات في أغلب دول الخليج تطالب بإنهاء الحماية البريطانية, وتأميم النفط العربي , وقد أدركت الدولة الاستعمارية خطورة ما تبثه إذاعة صوت العرب وحاولت الدول الاستعمارية جاهدة إيقاف صوت العرب لما لها من تأثير واضح على الشعوب العربية [٦٧]

من الواضح أيضًا خلال إضراب ١٩٥٧م عدم دعم آل ثاني للعمال, ورغم قيام الشيخ أحمد بدور الوسيط بين العمال والشركة؛ إلا أنه حرص على سرعة إنهاء الإضراب, كما قدم الشيخ علي "حاكم قطر" الدعم لشركة النفط عن طريق إمدادها بقوات الشرطة القطرية, والحرس الخاص الذين كان لهم دور كبير في السيطرة على العمال وإنهاء إضرابهم, ولعل هذا الموقف كان نابعًا من رغبة الحاكم وابنه في الحفاظ على العلاقات الودية مع بريطانيا؛ بسبب حاجة الشيخ علي إلى بريطانيا لتدعيم موقفه ضد أسرته, خاصة بعد أن عين ابنه أحمد نائبًا له, ووليًا

للعهد, في أكتوبر ١٩٥٧م, رغم أحقية الشيخ خليفة بن حمد بولاية العهد, والدعم الشعبي له[٦٨].

كما لم يكن من مصلحة حاكم قطر استمرار إضراب العمال في شركة النفط, وذلك لأن إضرابهم كان سيؤثر سلبًا على العائدات النفطية التي استفادت منها الأسرة الحاكمة خاصة بعد موافقة الشركة على زيادة هذه العائدات سنة ١٩٥٦م[٦٩].

رابعًا: نتائج الإضراب:

أثارت مسألة التنظيم الجيد لإضراب ١٩٥٧م مخاوف السلطات البريطانية, فكان على الشركة إعادة تنظيم العلاقات بينها وبين العمال, ورأت السلطات البريطانية ضرورة وضع تشريعات للعمل في قطر؛ لضمان عدم تطور حركة العمال مثلما حدث في البحرين[٧٠], كما أن الدعوات المتتالية التي كانت تبثها إذاعة صوت العرب سنة ١٩٥٧م؛ لحث القطريين على تأميم عائدات النفط, والتخلص من الهيمنة الغربية على النفط القطري[٧١]؛ دفعت الحكومة البريطانية وشركة النفط للتقرب من العمال, واحتوائهم, وتنظيمهم في إطار قانوني؛ خوفًا من الانصياع للدعوات المصرية.

اقترح المقيم السياسي البريطاني في البحرين[٧٢] برنارد بروسBernard Burrows إرسال سكرتيره السيد مارشال Marshall إلى قطر لمساعد الوكيل السياسي في قطر وشركة النفط لوضع التشريعات اللازمة لتنظيم شؤون العمل, ومناقشة مسألة تمثيل العمال بالشركة, وإمدادهما بالمعلومات اللازمة حول ممارسات شركات النفط الأخرى في الخليج[٧٣].

- **تعيين ممثلين عن العمال[٧٤]:**

انتقل السيد مارشال إلى قطر, بناءً على توجيهات الخارجية البريطانية, في ٩ ديسمبر, وأقام فيها خلال الفترة من ٩-١١ ديسمبر. لاحظ مارشال أن العلاقات بين العمال القطريين, وشركة النفط قبل إضراب ١٩٥٧م تميزت بإحجام العمال عن تقديم شكواهم للشركة, وعدم الرغبة في تعيين ممثلين للتحدث, أو التفاوض نيابة عنهم, وأرجع ذلك إلى جهل العمال بشكل المفاوضات بين الموظف, وصاحب العمل, وعدم وجود اتحاد بين العمال, بالإضافة لخوف العمال من إيذاء الشخص الممثل عنهم؛ وقد دفعهم الخوف من الإيذاء إلى اختيار الشيخ أحمد ليكون ممثلًا عنهم في مفاوضاتهم مع الشركة[٧٥]

حاول الشيخ أحمد خلال إضراب ١٩٥٧م تشجيع التعامل المباشر بين العمال والشركة, عن طريق توجيه العمال في أم سعيد لاختيار ممثلين عنهم للتحدث إلى الشركة نيابة عن العمال, أو التفاوض عنهم, والحضور إليه إذا فشلت مفاوضاتهم المباشرة مع الشركة, وقد أسهم هذا الإجراء في تحسن العلاقات بين الشركة وموظفيها نسبيًا, وهو ما أكد لمرشال أن وضع قواعد لتمثيل العمال في شركة النفط سيسهم بشكل كبير في تحسن العلاقات بين الشركة, وموظفيها من القطريين(٧٦).

بمجرد وصول مارشال, تم الاتفاق على إجراءات تمثيل العمال, وبدأت الشركة في تنفيذها, فتم توزيع دعاوى للعمال في أم سعيد لترشيح ثلاثة من زملائهم لتمثيلهم في التعاملات مع الشركة, على أن يقوم الشيخ أحمد بإبلاغ الشركة بأسماء الممثلين عن العمال فور اختيارهم, وتعلن الشركة قبولهم, والاعتراف بهم ممثلين للعمال, وتتعهد بتأمينهم, وعدم إيذائهم بسبب أي شيء يضطرون إلى قوله كمتحدثين عن العمال(٧٧)

اقترح مارشال أن تجتمع الشركة بممثلي العمال فور اختيارهم, وأن يحضر الاجتماع كبار مسؤولي الشركة, كدليل على استعداد الشركة لتعزيز العلاقات الجيدة من خلال الاتصال المباشر بين إدارة الشركة, وموظفيها؛ وخلال الاجتماع يتم التأكيد على استعداد كبار مسؤولي الشركة لمناقشة أي مشاكل عمالية أو فنية تنشأ في أي وقت, كما أوصى باستقبال ممثلي العمال من قبل الإدارة, والاستماع إليهم, والتشاور معهم, وإبلاغهم بالتغييرات التي تطرأ على سياسة الشركة, ولوائحها (٧٨).

دون مارشال مقترحاته في مذكرة رفعها إلى المقيم السياسي الذي وافق على المقترحات, وأمر بتعميم المذكرة على مدير شركة النفط, ومستشار حكومة قطر, والوكيل السياسي, كما تم إرسال نسخ منها إلى مستشار العمل في وزارة الخارجية, وإدارة الخارج بوزارة العمل(٧٩).

- **مناقشة إصدار قانون العمل في قطر.**

كان الرأي العام في قطر قبل عام ١٩٥٦م غير مستعد لقبول تشريعات العمل, لكن عقب إضراب عمال شركة النفط في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦م, ظهرت الحاجة إلى إصدار شكل بسيط من تشريعات العمل في قطر, تتضمن شروط العمل, وإجراءات التحكيم في المنازعات, ونتيجة لذلك تواصل الوكيل السياسي مع مدير شركة النفط للاستفسار عما إذا كان من الممكن إصدار قانون العمل في ذلك الوقت, فتم طرح الموضوع على الشيخ أحمد الذي

أبدى استعداد الحكومة القطرية لقبول قانون العمل, ورشح قانون العمل السعودي لتطبيقه في قطر, كما أوضح أعضاء قسم شؤون الموظفين في شركة النفط في أم سعيد خلال لقائهم بمدير الشركة, أن الوقت قد حان لإدخال قانون العمل في قطر لأن البلاد أصبحت أكثر استقرارًا مما كانت عليه قبل ذلك, ومع ذلك رأوا أن شركة النفط لن تتأثر بأي قانون عمل تصدره حكومة قطر, حتى لو كان على غرار قانون العمل السعودي؛ لأنها, على حد قولهم, تمنح موظفيها ظروف عمل ملائمة أكثر من القانون السعودي, ولن يضيف لها أي قانون شيئًا جديدًا إلا في المسائل المتعلقة بالتحكيم في المنازعات؛ لذا كان على الحكومة البريطانية النظر إلى أرباب العمل الآخرين في قطر, وليس شركة النفط بصفتها من كبار أصحاب الأعمال في قطر(٨٠).

رأى مستشار حكومة قطر السيد هانكوك Hancock أن أي قانون يسعى إلى فرض شروط عمل سيواجه معارضة كبيرة من أرباب العمل المحليين, مستشهدًا باعتراض أرباب العمل المحليين على قرار الحكومة القطرية بتحديد ساعات العمل بثمان ساعات يوميًا, ورفضهم تنفيذ القرار, كما أيد رأي أعضاء قسم شؤون الموظفين في شركة النفط بشأن عدم حاجة الشركة لقانون عمل لأن شروط توظيف عمال النفط منصوص عليها في لوائح الشركة(٨١).

أثار إضراب ١٩٥٧م مسألة إصدار قانون عمل للعمال القطريين مرة أخرى, فقد أظهر إضراب ١٩٥٧م تطورًا ملحوظًا في الحركة العمالية في قطر, ورغم عدم وجود نقابة عمالية رسمية لهم, استطاع العمال إنشاء قنوات اتصال فعالة بينهم, سواءً داخليًا في كل من دخان, وأم سعيد, أو بين المكانين, ورأت الإدارة البريطانية أن عدم وجود قانون نقابي للعمال القطريين سيجعل الباب مفتوحًا على مصراعيه للاختراق من قبل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربية التي تهيمن عليه مصر, وفي هذه الحالة سيصبح العمال منظمين ليس في نقابة عمالية ذات أهداف صناعية, ولكن في منظمة سياسية متنكرة في شكل نقابة عمالية, ومن ثم كان على الحكومة البريطانية ضرورة الإسراع بسن قانون نقابي يضمن تطور الحركة العمالية وفقًا للخطوط التي ترسمها لها بريطانيا(٨٢)

اقترح مارشال أن يبدأ التشريع العمالي في قطر بمرسوم يحدد إجراءات التحكيم التي يجب أن يتبعها العمال, وأصحاب العمل في حالة حدوث نزاع بينهما, ولا يتم إصدار أي مرسوم يخص قانون العمل في قطر إلا بعد اختيار العمال ممثليهم, ويبدو أن بريطانيا حرصت على

تأجيل سن قانون العمل إلى ما بعد اختيار العمال ممثليهم لضمان تأييد العمال لأي قانون عمل تصدره بريطانيا لأنه لن يصدر إلا بعد موافقة ممثلي العمال(٨٣).

وفي فبراير ١٩٥٨م أوصت الخارجية البريطانية حكومة قطر بإصدار قانون عمل على أن يكون قانون العمل الخاص بالبحرين وليس القانون الخاص بالسعودية هو المرجع الأساسي لقانون قطر, وتتم الاستعانة بالسيد مارشال للمشاركة في وضع مشروع القانون(٨٤).

مما سبق يتضح ما يلي :

- تطور الحركة العمالية في قطر, ونجاحها في إظهار درجة عالية من التنظيم لم تشهدها الإضرابات السابقة.
- تغير سياسة شركة النفط تجاه إضراب ١٩٥٧م فلم تواجه الإضراب بالعنف مثل الإضرابات السابقة لكنها لجأت إلى أسلوب التفاوض
- أظهر إضراب ١٩٥٧م تحسن العلاقات بين آل ثاني وشركة النفط نتيجة موافقة الشركة على منح أسرة آل ثاني عائدات إضافية من النفط سنة ١٩٥٦.
- قدم حاكم قطر الدعم لشركة النفط ضد العمال القطريين خلال إضراب ١٩٥٧م بسبب رغبته في كسب ود بريطانيا لتأييد في صراعه مع أفراد أسرته.
- أثرت الأحداث السياسية في المنطقة العربية وخاصة الخليج على الوجود البريطاني في قطر.
- رغم عدم نجاح العمال في تحقيق مطالبهم إلا أنهم نجحوا في تغيير سياسة بريطانيا وشركة النفط, فأصبحت الشركة تضعهم في عين الاعتبار عند إصدار أي قرار.
- نتج عن إضراب ١٩٥٧ تعيين ممثلين للعمال يتم التواصل بين العمال والشركة والحاكم فيما بعد عن طريقهم.
- أدركت بريطانيا قوة العمال القطريين لذا سعت إلى تنظيمهم في نقابات عمالية.

الهوامش

(١) للمزيد حول التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي انظر؛ حامد حميد كاظم, "النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية خلال القرن العشرين", ***مجلة مداد الآداب,*** العدد السادس, ص٥٨٠-٦٠٩.

(٢) شركة مساهمة بريطانية تأسست سنة ١٩٠٩م برأسمال مليون جنيه استرليني, وقد امتلكت الحكومة البريطانية ٥١٪ من أسهم الشركة سنة ١٩١٤م, ونجحت الحكومة البريطانية من خلالها الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في بلاد فارس والخليج العربي, وفي سنة ١٩٣٥ أصبح اسم الشركة شركة النفط الأنجلو إيرانية. للمزيد عن شركة النفط الأنجلو فارسية انظر؛ وسام علي ثابت, وهزبر حسن شالوخ, "شركة النفط الأنجلو فارسية ١٩٠٩-١٩١٤م", ***مجلة ديالى,***(العراق, العدد ٣٠, ٢٠٠٨).

(٣) جاءت بنود اتفاقية الامتياز في اثنين وعشرين بندًا ركزت على حقوق الشركة في المقام الأول, حيث منحت الشركة وحدها الحق في التنقيب والحفر واستخراج وشحن وتصدير وتكرير وبيع النفط والغاز الطبيعي والأوزوكريت والأسفلت في جميع أراضي قطر باستثناء الأراضي المخصصة للأغراض الدينية والمقابر, وكذلك للشركة الحق في إنشاء الطرق وخطوط البرق والتليفونات, والمحطات اللاسلكية والسكك الحديدية, ومعامل التكرير وخطوط الأنابيب, ومحطات الضخ والورش والمنازل وغيرها مما تتطلبه عملياتها, بالإضافة إلى حصولها على المياه التي تحتاجها, وأن تتولى مستقبلًا البحث عن المياه, كما أعفى الامتياز الشركة من الضرائب والرسوم, عدا أمتعة موظفيها, وأوجب على الشيخ حمايتها واختيار الحراس لها, على أن تدفع مرتباتهم, وأعفاه من مسؤوليته عن أي هجوم من الأعداء, وللشركة الحق في نقل الامتياز لشركة أخرى بموافقة الشيخ, أو إلغائه, وإذا تم إلغاء الاتفاقية بعد ٣٥ سنة تسلم ممتلكاتها للشيخ دون مقابل, كما منحت الاتفاقية للشيخ الحق في التفتيش على الشركة ومراجعة حساباتها كل ٦ أشهر, كما نصت الاتفاقية على حصوله على رسوم امتياز مقابل الحقوق التي مُنحت للشركة. وعند استخراج النفط فإن الشركة تدفع له إتاوة تتضمن ٣ روبيات عن كل طن نفط, ثم روبية ونصف عن كل طن من الأسفلت والأوزوكريت, وكذلك آنتين عن كل قدم مكعب ينتج من الغاز وللشيخ الحق في إلغاء الاتفاقية إذا عجزت الشركة عن دفع المبالغ المتفق عليها, كما نصت على أن يكون تعيين العمال الذين تحتاجهم الشركة من رعايا قطر, أو ممن يوافق الشيخ عليهم عدا الفنيين والمديرين ممن لا تجدهم الشركة في قطر. أحمد زكريا الشلق, *فصول من تاريخ قطر السياسي*, الطبعة الأولى, مطابع الدوحة الحديثة المحدودة, الدوحة, ١٩٩٩م, ص٢٠٩- ٢١٤.

Qatar Oil Concession and Connected Documents, Indian Office Record (henceforth cited as: IOR)/L/PS/18/B444

(٤) هو عبد الله بن جاسم بن محمد بن ثاني , ولد سنة ١٨٧٦م, وفي ١٩٠٧م أصدر والي البصرة الذي كانت قطر تابعة له مرسومًا بتعيينه وكيلًا لقائمقام قطر أي نائبًا لوالده الشيخ جاسم, وفي ١٩١٣ تولى الشيخ عبد الله الحكم بعد وفاة والده , وقد واكب توليه حكم قطر تحولًا كبيرًا في السياسة العثمانية والبريطانية في منطقة الخليج العربي, فقد استغلت بريطانيا انشغال العثمانيين في حروب البلقان وتسوية مشاكلهم الداخلية ووقعت معاهدة ١٩١٣م مع الدولة العثمانية, والتي اعترفت بموجبها الدولة العثمانية باستقلال إمارة قطر وتنازلت عن جميع حقوقها فيها, كما اتفقت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بموجب المعاهدة على أن يكون حكم قطر وراثيًا في آل ثاني, وتعهدت بريطانيا بعدم السماح للبحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر, أو تهديد استقلالها, وقد تعاونت بريطانيا مع الشيخ عبد الله في إنهاء الهيمنة العثمانية على قطر سنة ١٩١٥م لذا انتهج الشيخ سياسة خارجية تقوم على كسب بريطانيا, و كان معروفًا بولائه لها؛ مما دفعه لتوقيع معاهدة سنة ١٩١٦م التي نصت على وضع قطر تحت الحماية البريطانية, وعدم منح أي امتيازات أو احتكارات لأي شركة أو دولة دون موافقة

بريطانيا , وفي ١٩٣٥ منح الشيخ عبد الله للشركة الأنجلو فارسية امتياز للتنقيب عن النفط في جميع أراضي قطر لمدة ٧٥ عام انظر عامر محمد بسيوني, الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني وسياسته في إدارة أمور إمارة قطر (الحياة السياسية ١٩١٣-١٩٤٩م), المجلس الأعلى للتعليم, قطر, د.ت.

(٥) أحمد زكريا الشلق, *فصول من تاريخ قطر السياسي*, ص٢٠٩, ٢١٢, ٢١٤.

(6) تغير اسم شركة تنمية نفط قطر المحدودة في يونيو ١٩٦٣م ليصبح "شركة نفط قطر". موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠-١٩٧٣م", (رسالة دكتوراه منشورة, مركز الوثائق والدراسات الإنسانية, جامعة قطر, الدوحة, ٢٠٠١), ص١٠٩.

(٧) شركة بريطانية ترجع جذورها إلى عام ١٩١٠م عندما تأسس البنك الوطني التركي برأسمال بريطاني وأسفرت المفاوضات التي جرت بينه وبين البنك الألماني في نفس العام عن تأسيس شركة في لندن سنة ١٩١٠ تحت اسم شركة الامتيازات الإفريقية والشرقية المحدودة The Aferican and Eastern Concessions Ltd, وفي ١٩١٢ تغير اسمها ليصبح شركة النفط التركية The Turkish Petroleum Company (T.P.C.), وفي ١٩١٤م حصلت بريطانيا على موافقة الدولة العثمانية بكون القسم الجنوبي من العراق مجالًا حيويًا لشركة النفط الإنجليزية الفارسية, وأثناء الحرب صادر الحلفاء حصة البنك الألماني في شركة النفط التركية, ونقلوها للحكومة الفرنسية, وعقب الحرب العالمية الأولى نتيجة هزيمة ألمانيا في الحرب حلت فرنسا محلها وعقدت مع بريطانيا اتفاقية لونك-بيرنجيه التي اتفق فيها الطرفان على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية ٧٠٪, ويكون لفرنسا ٢٠٪ والباقي يخصص للحكومة العراقية, وفي١٩٢٥م استطاعت شركة النفط التركية الحصول على امتياز التنقيب عن النفط من الحكومة العراقية, وقضت اتفاقية الامتياز بأن تكون الشركة بريطانية الجنسية وأن يكون رئيس مجلس إدارتها بريطاني, واقتصرت مشاركة العراق فيها على ٢٪, وفي ١٩٢٩م تغير اسم شركة النفط التركية ليصبح شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company (I.P.C.) . حامد حميد كاظم, "النفط العربي ص٥٩٣-٥٩٨.

(8)Al-Ghadeed, Hamad, "Oil Concession: Conflict and Competition Between Anglo-American Interests in Qatar (1916-1939)," *Master Degree*, (Morgan State University, 2017), p.67

إتفاقية الخط الأحمر اتفاقية تم إبرامها بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية والفرنسية سنة ١٩٢٨ لتوزيع الموارد النفطية داخل المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى, وقد سميت باتفاقية الخط الأحمر لأنه أثناء المفاوضات لم يكن المشاركين متأكدين تماما من حدود الدولة العثمانية قبل الحرب, وخلال أحد اللقاءات النهائية رسم جولبنكيان Gulbenkian (أحد رجال الأعمال البريطانيين) الحدود من الذاكرة بخط أحمر The 1928 Red Line Agreement, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of The Historian, Department of State, United States of America, Available at https://history.state.gov/milestones/1921-1936/red-line

(٩) موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر", ص١٢٩.

(١٠) الإتاوة أو الريع عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية تلتزم الشركة صاحبة الامتياز بدفعها للدولة المتعاقدة عن كل وحدة إنتاج بترولي تحصل عليها من المنطقة التي يشملها عقد الامتياز, ويتم تحديدها على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج أو على أساس نسبة معينة من كمية الإنتاج. انظر؛ محمد يونس الصائغ, "أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي", ***مجلة الرافدين للحقوق***, كلية الحقوق جامعة الموصل, (المجلد ١٢/العدد ٤٦, ٢٠١٠), ص٢٤٥.

(١١) أصبحت الروبية الهندية العملة الرئيسة في قطر منذ الحرب العلمية الأولى, وظلت مستخدمة حتى سنة ١٩٥٩م عندما أصدرت الحكومة الهندية روبية جديدة بغرض استخدامها في إمارات الخليج عرفت باسم "روبية الخليج" وكانت قيمتها معادلة للروبية الهندية, وفي ١٩٦٦ حل الريال القطري محل الروبية موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر", ص٢٠٧

(١٢) مديحة عواد الفضلي, "قطر وشركة النفط البريطانية بين اتفاقيتين ١٩٣٥-١٩٧٦م "دراسة وثائقية", ***مجلة التاريخ والمستقبل***, (العدد ٧١, يناير ٢٠٢٢م), ص٧٥٨.

(١٣) موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر", ص١٢٩, ١٣١.

(١٤) إبراهيم شهداد, "الحراك الشعبي في قطر ١٩٥٠-١٩٦٣م (دراسة تحليلية)", ***الروزنامة***, (العدد العاشر, ٢٠١٢م), ص٦١٠.

(١٥) موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر", ص١٣٦.

(١٦) شهدت فترة أوائل الخمسينيات ظهور جيل جديد من الشباب الخليجي, الذي درس في القاهرة, وبيروت, واطلع على تيارات مختلفة من الفكر القومي, والعمل الوطني, وبدأت هذه المجموعة في رفع مستوى الشعب, ومناصرة قضايا العمل والعمال , واستطاعت إنشاء الصحف التي شنت حربًا على شركات النفط الاحتكارية في دول الخليج, ودافعت عن حقوق العمال, وساندت الحركات العمالية؛ للمزيد انظر, نور الدين بن الحبيب حجلاوي, *تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢-١٩٧١م*, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٠م, ص ١٧٤-١٧٨.

١٧ هي المدفوعات المالية التي كانت تحصل عليها قطر نظير استغلال الشركة لثرواتها النفطية وكانت عبارة عن: أ- الإتاوة أو الريع, عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية تلتزم الشركة صاحبة الامتياز بدفعها للدولة المتعاقدة عن كل وحدة إنتاج بترولي تحصل عليها من المنظقة التي يشملها عقد الامتياز, ويتم تحديدها على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج أو على أساس نسبة معينة من كمية الإنتاج. ب-الإيجار, وهو عبارة عن مبلغ من المال يتم دفعه سنويًا من قبل الشركة نظير استعمال سطح الأرض التي يغطيها عقد الامتياز, ويبدأ دفع الإيجار منذ نفاذ العقد, وينتهي بتاريخ بدء الإنتاج, أو البدء في تصدير البترول, جـ- مكافأة التوقيع وهي عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الشركة بمجرد إبرام العقد, وبصرف النظر عن النتائج التي قد تسفر عنها عمليات البحث والتنقيب محمد يونس الصايغ, "أنماط عقود الاستثمارات النفطية", ص٢٤٦

(١٨) مديحة عواد الفضلي, "قطر وشركة النفط البريطانية", ص٧٧٠؛ كان موقف بعض أفراد الأسرة الحاكمة الناقم على سياسة توزيع العائدات النفطية نابعًا من التطور الذي حدث في الاتفاقيات النفطية في المنطقة العربية, عندما طبقت السعودية سنة ١٩٥٠, والكويت سنة ١٩٥١, والعراق ١٩٥٢م, مبدأ مناصفة الأرباح وعقدت السعودية اتفاقية مع شركة آرامكو تقضي بحصول السعودية على ٦٠٪من إنتاج البترول , وتبعتها الكويت والعراق. مديحة عواد الفضلي, " النخب وشركات النفط متعددة الجنسيات والقومية الاقتصادية: حالة عائلة درويش الفخرو في قطر ١٩٣٥-١٩٧٢م", ***حوليات آداب عين شمس***, (جامعة عين شمس, مجلد ٥٠, سبتمبر ٢٠٢٢م), ص١٥٦

(١٩) للمزيد انظر موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر", ص١٣٧-١٤٧.

(٢٠) إبراهيم شهداد, "الحراك الشعبي في قطر", ص٦١٦.

(21) From D. C. Carden to Shaikh Ahmed bin Ali Al Thani, Political Agency, Doha, November 19, 1956, (1531/46/56G), F.o., 1016/523, p.10.

(٢٢) إبراهيم شهداد, "الحراك الشعبي في قطر", ص٦١٦.

(23) Telegram from Cypher to Sir B. Burrows, No. 1462, November 25, 1957, Strike in Qatar of Oil Company Workers, EA2/86/2, F.O, 371/127021, p.3.

(٢٤) تأسست شركة أرامكو سنة ١٩٣٣ تحت اسم شركة كاليفورنيا العربية للزيت "كاسوك" (CASOC) California Arabian Standard Oil فبعد إبرام اتفاقية امتياز النفط بين المملكة العربية السعودية وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال), وكانت تابعة لشركة سوكال. بدأت عملها في السعودية سنة ١٩٣٥م, ونجحت سنة ١٩٣٨ في إنتاج النفط بكميات تجارية من بئر الدمام, وفي سنة ١٩٤٤ تغير اسم الشركة ليصبح "شركة الزيت العربية الأمريكية" Arabian-American Oil Company (Aramco) وفي سنة ١٩٨٠ امتلكت الحكومة السعودية شركة آرامكو بالكامل لتنشيء بعد ثمانية أعوام شركة الزيت العربية السعودية (آرامكو السعودية) رسميًا لتكون شركة جديدة تتولى جميع مسؤوليات شركة آرامكو https://www.aramco.com/ar/who-we-are/overview/our-history

(٢٥) تأسست سنة ١٩٣٤م من قبل الشركة الأنجلو فارسية وفي ١٩٧٥ أصبحت مملوكة بالكامل للحكومة الكويتية https://www.kockw.com/sites/AR/Pages/Profile/History/KOC-History.aspx

(26) From D. C. Carden to Sir B. Burrows, Political Egency, Doha, November 30, 1957, No. 10 (1531/57G), File EA 2/86/3 Strike in Qatar of Oil Company Workers, Comment on strike; proposed visit of MR. Marshall to investigate, File EA 2/86/3,F.O., 371/127021, p.11.

(27) From D. C. Carden to Shaikh Ahmed bin Ali Al Thani, Political Agency, Doha, November 19, 1956, (1531/46/56G), F.o., 1016/523, p.10.

(28) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3, F.O., 371/127021. P.12

(29) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3, F.O., 371/127021.

(30) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3,F.O., 371/127021.

(٣١) هو علي بن عبد الله بن جاسم بن محمد بن ثاني, ولد في قطر سنة ١٨٤٩م, نشأ نشأة علمية, ودرس على يد شيوخ وعلماء زمانه, منحته بريطانيا لقب سير. تولى الحكم سنة ١٩٤٩م وتنازل عنه سنة ١٩٦٠ وتوفي ١٩٧٤م. عبد الله حميد العتابي, امتثال كاظم النقيب, "التطورات الداخلية في قطر", ص٣٧٦-٣٧٧.

(٣٢) هو عبد الله بن درويش بن قاسم بن فخرو, كان أبوه تاجرًا للمواد الغذائية, تلقى تعليمه في المدرسة الأثرية التي افتتحها الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني, وضع هو وإخوته اللبنة الأولى لشركة الدرويش سنة ١٩٢٠ والتي وصلت قيمتها في منتصف القرن العشرين إلى أكثر من ملياري دولار, اشتهر عبد الله بقدرته على التفاوض لذا اختاره الشيخ عبد الله بن جاسم للتفاوض مع الشركة الأنجلو فارسية لتوقيع امتياز النفط, واستطاع الدخول في صفقة مع الشركة لبيع الكيروسين في قطر نيابة عنها, ولكن بسبب توقف أعمال الشركة بسبب الحرب العالمية الثانية فضل عبد الله العودة لممارسة التجارة عبر الدخول في شراكة مع ولي عهد قطر حمد بن عبد الله آل ثاني, منحته هذه الشراكة نفوذًا تزايد بمرور الأيام حتى تجاوز نفوذ المقربين من العائلة الحاكمة, وبعد وفاة الشيخ حمد وتولي الشيخ علي بن عبد الله اعتمدت الأسرة الحاكم على عبد الله بن درويش في تنفيذ

المشروعات الإنشائية الخاصة بشركة النفط, وتم تعيين عبد الله الدرويش ممثلًا للشيخ علي في شركة تنمية نفط قطر خلفًا لصالح المانع عبد الله المدني, الدرويش.. إمبراطورية مالية ارتبطت بنفط قطر, صحيفة عكاظ, الجمعة ٥ مايو ٢٠١٧, العدد ٥٨٠٤https://www.okaz.com.sa/local/na/1544677

(٣٣) منح الشيخ عبد الله بن جاسم امتيازا للتنقيب عن النفط في المناطق المغمورة بمياه البحر التابعة لقطر سنة ١٩٤٩م للشركة الأمريكية "شركة النفط البحرية العالمية", وكانت مدة الامتياز خمس وستين عامًا وضمنت لها الحق في عمليات التنقيب وبيع النفط المستخرج من المياه الإقليمية لقطر عبد الله حميد العتابي, امتثال كاظم النقيب, "التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ١٩٤٩-١٩٦٠", ***حولية آداب عين شمس***, (مجلد ٤٦, عدد أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٨), ص٣٩٠.

(٣٤) سلطام بن غانم بن سعد الحربي, "التطور السياسي في قطر ١٣٦٨-١٣٩٢هـ/١٩٤٩-١٩٧٢م" **رسالة دكتوراة,** (كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية, جامعة القصيم, السعودية, ٢٠١٥),, ص٧٥.

(٣٥) سلطام بن غانم, المرجع نفسه, ص٧٥.

(٣٦) سلطام بن غانم, المرجع نفسه, ص٧٧

(37) Historical Summary of Events in The Persian Gulf Shaikhdoms and The Sultanate of Muscat and Oman 1953-1964, Vol 1, p. 71, Fo (464/51)

(٣٨) مديحة عواد الفضلي, " النخب وشركات النفط متعددة الجنسيات", ص١٦٢.

(٣٩) سلطام بن غانم, "التطور السياسي في قطر", ص٧٧

(40)Historical Summary of Events in The Persian Gulf Shaikhdoms and The Sultanate of Muscat and Oman 1953-1964, Vol 1, p. 71, Fo (464/51)

(٤١) ولد الشيخ أحمد بن علي بمدينة الدوحة سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م , قضى طفولته في منطقة البدع ثم انتقل إلى منطقة الريان الجديد سنة ١٩٥٨م في ١٩٥٧م عينه أبوه نائبًا له سنة ١٩٥٧م, وتولى حكم قطر خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٢م) انظر؛ سلطام بن غانم بن سعد الحربي, "التطور السياسي في قطر", ص٥٢؛ أحمد زكريا الشلق, *فصول من تاريخ قطر السياسي*,ص١٦٣

(42) Workers Representation and Labour Legislation in Qatar, EA2/81/14, p.45, FO 371/127012

(43) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3, F.O., 371/127021.

44 From D. C. Carden to Sir B. Burrows, Political Egency, Doha, November 30, 1957, No. 10 (1531/57G), File EA 2/86/3, F.O., 371/127021, p.11.

45 From D. C. Carden to Sir B. Burrows, Political Egency, Doha, November 30, 1957, No. 10 (1531/57G), File EA 2/86/3,F.O., 371/127021, p.11.

46 From D. C. Carden to Sir B. Burrows, Political Egency, Doha, November 30, 1957, No. 10 (1531/57G), File EA 2/86/3, F.O., 371/127021, p.11.

47 Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3, F.O., 371/127021, pp.12-13

48 Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, F.O., 371/127021, pp.12-13

(49) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3,F.O., 371/127021, pp.12-13

(50) Telegram from Cypher to Sir B. Burrows, November 25, 1957, No. 1462, EA2/86/2, F.O, 371/127021, p.3.

(٥١) تم تعيين أول وكيل سياسي بريطاني في قطر في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٩م, بعد أن كان الوكيل السياسي في البحرين هو من يتولى العلاقات بين حاكم قطر وبريطانيا, ويرجع ذلك إلى رغبة بريطانيا في تقوية الوجود البريطاني في قطر بسبب إنتاج النفط بكميات تجارية, وكان على الوكيل السياسي في قطر From C.I.E., Rfler to Sheikh Abdulla Bin Qasim Ath Thany, August 19, 1949, IOR/R/15/2/2000, Political Officer Qatar and Political Affairs Qatar from May 1948 to August 1950, p.28.

(52) Telegram from Cypher to Sir B. Burrows, November 26, 1857, No. 1471, EA2/86/2 F.O., 371/127021, p.13

(53) From D. C. Carden to Sir B. Burrows, Political Egency, Doha, November 30, 1957, No. 10 (1531/57G), File EA 2/86/3,F.O., 371/127021, p.11.

(٥٤) كانت مسؤولية أمن السواحل والملاحة والتجارة في مشيخات وإمارات الخليج العربي تتبع القائد البحري العام, وهو قائد الأسطول البريطاني في جزر الهند الشرقية . ثابت العمري, "حادث دبي ١٩١٠ (دراسة تالريخية في ضوء الوثائق البريطانية)", ***مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية,*** (مجلد ٤٩/العدد ٢, ٢٠٢٢م), ص٣٥٠

٥٥() بعد توقيع المعاهدة العامة للسلام مع حكام الساحل المتصالح سنة ١٨٢٠م, أنشأت حكومة الهند البريطانية سربًا في الخليج العربي سنة ١٨٢١, للقيام بدوريات في الخليج العربي لدعم المقيم السياسي البريطاني ووكلائه, تكون من خمس إلى سبع سفن حربية وكان يقوودها ضابط بحري كبير وتمركزت في جزيرة قشم خلال الفترة من (١٨٢٣-١٩١١م), ثم انتقلت إلى جزيرة هنجام في مضيق هرمز سنة ١٩١١م وأخيرًا إلى رأس الجفير في البحرين Onley, James, ***Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820-1971 The Politics of Protection***, Center for Georgetown University, International and Regional Studies, 2009, p.5

(56) Telegram from Cypher to Sir B. Burrows, November 26, 1857, No. 1471, EA2/86/2, F.O., 371/127021, p.4

(٥٧) للمزيد حول دعاوى تأميم النفط في الخليج العربي انظر؛ نور الدين بن الحبيب حجلاوي, *تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي*, ص١٥٣-١٧٨.

(58) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3,F.O., 371/127021, pp.13

(59) From Cypher to Sir B. Burrows, July 25, 1957, No. 809, F.O., 371/127021, p.8

(60) Telegram from Cypher to Sir B. Burrows, November 26, 1857, No. 1471, EA2/86/2, F.O., 371/127021, p.4

(61) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3, F.O., 371/127021, p.13

(62) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, File EA 2/86/3, F.O., 371/127021, pp.14

(63) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, F.O., 371/127021, p.14

(64) Chronological Summary of Events Concerning Q.P.C., Strike Which Took Place at Dukhan and Um Said from Sunday, November 24, to Tuesday, November 26 Inclusive, F.O., 371/127021, p.14

(65) From Cypher to Sir B. Burrows, Departmental Distribution, No. 1058, August 16, 1957, F.O., 371/126901, p.3.

(٦٦) تأسست إذاعة صوت العرب سنة ١٩٥٣م بدعم من الرئيس جمال عبد الناصر بهدف توعية المواطن العربي بالمؤامرات التي تُحاك ضده, والدعوة لتحرير المستعمر من الدول العربية, وتناول مشاكل الوطن العربي بالتحليل, والدعوة إلى استرداد ثروات الوطن العربي خاصة البترولية التي كانت في قناعة عبد الناصر يجب أن تكون مصدر قوة للعرب . عباس متولي, صوت العرب, الإذاعة التي قوضت أركان الاستعمار, الطبعة الأولى, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ٢٠١٩م, ص٧-٩.

67) Cairo Radio Broadcation (Voice of The Arabs), EA 10/10/1, pp. 18-24,F.o., (371/126901) للمزيد حول دور إذاعة صوت العرب في الدعوة للقومية العربية انظر؛ عباس متولي, نفسه, ص١٢٧-١٣١

(68) Historical Summary of Events in The Persian Gulf Shaikhdoms and The Sultanate of Muscat and Oman 1953-1964, Vol 1, p. 71, Fo (464/51)

(69) Historical Summary of Events in The Persian Gulf Shaikhdoms and The Sultanate of Muscat and Oman 1953-1964, Vol 1, p. 71, Fo (464/51)

(70) From B. Burrows to Selwyn Lloyd, British Residency, Bahrain, No 159, (1534/1), December 3, 1957, F.O., (371/127021), p.10.

(71) Part of The Programme for "The Arabian Gulf and The Arab South") 16.45 GMT, 4 May 1957 ; Cairo Radio Broadcastions, Voice of The Arabs,F.o., (371/126901) p.23

(٧٢) تمكنت شركة الهند الشرقية سنة ١٧٦٣م من الحصول على قاعدة آمنة لها, أو ما يعرف بالوكالة في بوشهر؛ لممارسة تجارتها مع بلاد فارس, , وفي ١٧٧٨ تم تحويل وكالة بوشهر إلى مقيمية وأصبح المقيم في بوشهر يتبع بومباي مباشرة, و ظلت بومباي حتى سنة ١٨٧٣م تطلع الحكومة الرئيسة في لندن على شؤون الخليج وترسل نُسخ من مراسلاتها مع المقيم والمسؤولين الآخرين بالخليج إلى لندن وخلال هذه الفترة زاد اهتمام الخارجية البريطانية بالخليج, وفى ١٨٧٣م تم نقل المسؤولية عن شؤون الخليج لحكومة الهند, وأصبحت جميع الوكالات السياسية في الخليج العربي تتبع المقيمية البريطانية في بوشهر, ولكن نظرًا لتزايد مشاركة المقيمية في شؤون الخليج العربي أصبحت بوشهرأقل ملائمة للاتصال بين الخليج وبريطانيا, فتم نقل المقيمية إلى البحرين سنة ١٩٤٦م, ثم انتقلت المسؤولية عن شؤون الخليج من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية في أعقاب استقلال الهند سنة ١٩٤٧م. "المقيّمية السياسية في بوشهر" ,*مكتبة قطر الرقمية* https://www.qdl.qa/العربية/المقيّمية-السياسية-في-بوشهر> [تم الوصول إليها في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣

(73) From B. Burrows to Selwyn Lioyd, British Residency, Bahrain, No 159, (1534/1), December 3, 1957, F.O., (371/127021), p.10.

(٧٤) بدأت مطالبات العمال بتعيين ممثلين عنهم لدى شركة النفط منذ إضراب ١٩٥١م, لكن الشركة لم تستجب لمطلبهم سوى سنة ١٩٥٥م, فبسبب تطور الحركة الوطنية في البحرين وخوف بريطانيا من أن يتكرر الوضع في قطر نتيجة عدم استجابتها لمطالب العمال, وافقت شركة النفط على مطلب العمال بتعيين ممثل عنهم لدى الشركة إلا أن تنفيذ هذا الإجراء لم يتم سوى بعد إضراب ١٩٥٧م Saleh, Hassan, "Labor, Nationalism and Imperialism in Eastern Arabia; Britain, The Shaikhs and The Gulf Oil Workers in Bahrain, Kuwait and Qatar, 1932-1956" ***PhD*** (University of Michigan,1991), pp.204-207.

(75) Workers Representation and Labour Legislation in Qatar, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012)

(76) Workers Representation and Labour Legislation in Qatar, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012)

(77) Workers Representation and Labour Legislation in Qatar, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012)

(78) Workers Representation and Labour Legislation in Qatar, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012)

(79) From C. Marshall to Hird Esq, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012), p.44.

(80) C., Marshall, Worker Representation and Labour Legislation in Qatar, December 14, 1957, Q.P.C. Labour Relations, F.O., (1016/523), p.4

(81) C., Marshall, Worker Representation and Labour Legislation in Qatar, December 14, 1957, Q.P.C. Labour Relations, F.O., (1016/523), p.4

(82) From Mr Marshall to Mr Blumer, British Residency, Bahrain, 24 January 1957, F.O., (371/127012), p.41; From C. Marshall to Hird Esq, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012), p.44

(83) From C. Marshall to Hird Esq, British Residency, Bahrain, December 16, 1957, F.O., (371/127012), p.44.

(84) From A. R. Walmsley to Mr E.F. Given, Foreign Office, February 14, 1958, F.O., (371/127012), p.50

مصادر الدراسة

أولًا: الوثائق البريطانية.

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office (F.O)

- Fo., 1016/523, File 1531/56G, Q.P.C. Labour Relations, 1956
- F.O, 371/126901, File 10/10/1. Cairo Radio Broadcastions, Voice of the Aabs,1957
- ---------- File EA10/10/3, Possible Strikes in Persian Gulf, 1957.
- F.O, 371/127021, File EA 2/86/2, Strike in Qatar of Oil Company Workers, 1957
- ----------, File EA 2/86/1, Possibility of strikes, Estimates of Ability of Bahrain Petroleum Company and Qatar Petroleum Company to Carry on if Strikes Break Out

----------, File EA 2/86/3 Strike in Qatar of Oil Company Workers, Comment on strike; proposed visit of MR. Marshall to investigate.

- F.O., (371/127012), File EA2/81/14, Workers Representation and Labour Legislation in Qatar.
- Fo (464/51), Historical Summary of Events in The Persian Gulf Shaikhdoms and The Sultanate of Muscat and Oman 1953-1964, Vol 1,

- سجلات وزارة الهند - Indian Office Records (IOR)

- IOR/L/PS/18/B444, Qatar Oil Concession and Connected Documents.
- IOR/R/15/2/2000, Political Officer Qatar and Political Affairs Qatar.

ثانيًا: المراجع.

- العربية.
- أحمد زكريا الشلق، *فصول من تاريخ قطر السياسي*, الطبعة الأولى, مطابع الدوحة الحديثة المحدودة, الدوحة, ١٩٩٩م.
- سلطان بن غانم بن سعد الحربي، "التطور السياسي في قطر ١٣٦٨-١٣٩٢هـ/١٩٤٩-١٩٧٢م" رسالة دكتوراة, (كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية, جامعة القصيم، السعودية, ٢٠١٥).

- عامر محمد بسيوني, *الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني وسياسته في إدارة أمور إمارة قطر (الحياة السياسية ١٩١٣-١٩٤٩م)*, المجلس الأعلى للتعليم, قطر, د.ت.
- عباس متولي, صوت العرب, *الإذاعة التي قوضت أركان الاستعمار*, الطبعة الأولى, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, ٢٠١٩م
- موزة الجابر, "التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠-١٩٧٣م", رسالة دكتوراه منشورة, (مركز الوثائق والدراسات الإنسانية, جامعة قطر, الدوحة, ٢٠٠١).
- نور الدين بن الحبيب حجلاوي, *تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢-١٩٧١م*, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٠م

المراجع الأجنبية.

- Al-Ghadeed, Hamad, "Oil Concession: Conflict and Competition Between Anglo-American Interests in Qatar" *Master Degree*, (Morgan State University, 2017)
- Onley, James, *Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820-1971 The Politics of Protection,* Center for Georgetown University, International and Regional Studies, 2009.
- Saleh, Hassan, "Labor, Nationalism and Imperialism in Eastern Arabia; Britain, The Shaikhs and The Gulf Oil Workers in Bahrain, Kuwait and Qatar, 1932-1956*" PhD* (University of Michigan,1991
- The 1928 Red Line Agreement, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of The Historian, Department of State, United States of America

ثالثًا: الدوريات.

- إبراهيم شهداد, "الحراك الشعبي في قطر ١٩٥٠-١٩٦٣م (دراسة تحليلية)", *الروزنامة*, (العدد العاشر, ٢٠١٢م, ص٦٠٣-٦٣٣.
- ثابت العمري, "حادث دبي ١٩١٠ (دراسة تالريخية في ضوء الوثائق البريطانية)", *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*, (مجلد ٤٩/العدد ٢, ٢٠٢٢م),
- حامد حميد كاظم, "النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية خلال القرن العشرين", *مجلة مداد الآداب*, العدد السادس, ص٥٨٠-٦٠٩.
- عبد الله حميد العتابي, امتثال كاظم النقيب, "التطورات الداخلية في قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني ١٩٤٩-١٩٦٠", *حولية آداب عين شمس*, (مجلد ٤٦, عدد أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٨).

- محمد يونس الصائغ, "أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي", *مجلة الرافدين للحقوق*, كلية الحقوق جامعة الموصل, (المجلد ١٢/العدد ٤٦, ٢٠١٠) ص٢٢٩-٢٩٧.
- مديحة عواد الفضلي, "قطر وشركة النفط البريطانية بين اتفاقيتين ١٩٧٦-١٩٣٥م دراسة وثائقية", *مجلة التاريخ والمستقبل*, (العدد ٧١, يناير ٢٠٢٢م), ص٧٤٩-٧٨٣.
- ----------, " النخب وشركات النفط متعددة الجنسيات والقومية الاقتصادية: حالة عائلة درويش الفخرو في قطر ١٩٣٥-١٩٧٢م", *حوليات آداب عين شمس*, (جامعة عين شمس, مجلد ٥٠, سبتمبر ٢٠٢٢م), ص١٥٠-١٧٠.
- وسام علي ثابت, وهزبر حسن شالوخ, "شركة النفط الأنجلو فارسية ١٩٠٩-١٩١٤م", *مجلة ديالى*,(العدد ٣٠, ٢٠٠٨).
- رابعًا: الصحف
- صحيفة عكاظ
- خامسًا: المواقع الإلكترونية.
- https://history.state.gov
- https://www.aramco.com
- https://www.qdl.qa
- https://www.kockw.com